



الفصل الثاني : منظمة أوبك^(١)

س ٢٢ : من مؤسس منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) ؟

يعتبر الفنزويلي خوان بابلو بيريز ألفونزو هو موجد منظمة أوبك ، وأول من فكر فيها منذ عام ١٩٤٦ ، وقد التقى والمهندس السعودي عبد الله حمود الطريقي في القاهرة أثناء مؤتمر البترول العربي سنة ١٩٥٩ ، وتلاقت أفكارهما على ضرورة إيجاد تفاهم بين البلدان المنتجة ، ويعود الفضل في قيام المنظمة إلى أفكار ألفونزو ونضاله الطويل ضد سيطرة شركات النفط العالمية على ثروات بلاده ، كما يعود جانب من هذا الفضل إلى جرأة وشجاعة الشيخ عبد الله الطريقي في التصدي للشركات الأمريكية صاحبة الامتياز في المملكة العربية السعودية .

وقد ولد خوان بابلو بيريز ألفونزو في كاراكاس عاصمة فنزويلا في ديسمبر عام ١٩٠٣ ، وفي عام ١٩٢٨ قبض على ألفونزو وأودع السجن بسبب نشاطه السياسي المعارض لحكم الجنرال جوميز ، وكان ألفونزو وقتها طالبا يدرس القانون في جامعة كاراكاس ، وفي عام ١٩٣٧ ساهم ألفونزو مع الزعيم الفنزويلي روميليو بيتانكور في تأسيس الحزب الديمقراطي الوطني ، وفي عام ١٩٣٩م انتخب ألفونزو نائباً في مجلس النواب الفنزويلي عن الحزب الديمقراطي الوطني وبدأ اهتمامه بالنفط بتكليف من بيتانكور ، وبدأ ألفونزو بدراسة العقود النفطية والتشريعات المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول المجاورة ، وبدأ نجمه يبرز كخبير في الشؤون النفطية ، وفي عام ١٩٤١ أنشأ بيتانكور حزب العمل الديمقراطي الذي حل محل الحزب الديمقراطي الوطني المنحل ، وبحلول عام ١٩٤٣ عرضت الحكومة على مجلس النواب مشروع قانون لتوحيد الضرائب والرسوم المفروضة على الشركات البترولية صاحبة

(١) راجع كتاب - المدهش في تاريخ الأوبك - بيار ترزيان - دار الحداثة - بيروت .

الامتياز، ورغم أن القانون كان من شأنه زيادة عائدات الدولة من النفط فإن ألفونزو كانت له تحفظات على بعض نصوص القانون الجديد ، وطالب ألفونزو بتعديل شروط الامتياز وإرغام الشركات على دفع تعويضات عن ممارساتها السابقة ، وكانت الحرب العالمية الثانية دائرة في تلك الأثناء وزادت الغواصات الألمانية نشاطها ضد السفن وناقلات البترول في المحيط الأطلنطي ، ونتيجة لذلك توقفت صادرات البلاد ووارداتها وأخذت الأزمة بخناق الشعب الفنزويلي، وقامت ثورة في البلاد في أكتوبر ١٩٤٥ أطاحت بالحكم العسكري وتم انتخاب حكومة جديدة شغل فيها ألفونزو منصب وزير التنمية ، كما تم تكليفه بالإشراف على الشؤون النفطية ، وبإيعاز منه صدر قانون في ٢١ ديسمبر ١٩٤٥ بفرض ضريبة استثنائية قيمتها ٢٠٪ على الأرباح التي تتجاوز مليوني بوليفار^(١) في السنة ، وكانت الشركات النفطية هي المقصودة بهذه الضريبة ، ثم زادت قيمة الضريبة في السنة التالية إلى ٢٦٪ ، وبالإضافة إلى اقتسام أرباح البترول بالتساوي مع الشركات صاحبة الامتياز ، فقد كان ألفونزو يفكر في تخطيط جديد لقطاع البترول يقوم على وقف منح امتيازات جديدة للشركات الأجنبية ، وخفض أسعار المنتجات البترولية محليا لتشجيع التنمية ، واستغلال الغاز الطبيعي المصاحب لإنتاج البترول ، وإنشاء أكبر عدد من مصافي البترول في فنزويلا والحصول على نسبة الدولة من أرباح الشركات على شكل خام بما يتيح دخول الدولة إلى سوق النفط كبائع مباشر ، وفي ١٢ نوفمبر ١٩٤٨ ، صدر القانون المنتظر الذي فرض اقتسام الأرباح مناصفة بين الدولة والشركات البترولية صاحبة الامتياز ، وجاء رد الشركات سريعا في شكل انقلاب عسكري يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٤٨ أطاح بالحكومة الدستورية ، ومن جديد كان على ألفونزو أن يتعرض للسجن والنفي ، وظل ألفونزو منفيا من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٨ عندما قامت ثورة شعبية ضد الحكم العسكري انتهت بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، وتولى بيتانكور الرئاسة فكلف ألفونزو بوزارة المناجم والمحروقات في ١٣

(١) البوليفار هو عملة فنزويلا منسوبة إلى اسم المناضل سيمون بوليفار ، ويعادل الدولار الواحد ثلاثة بوليفار تقريبا .

فبراير ١٩٥٩ ، وبصفته هذه زار ألفونزو القاهرة ليحضر مؤتمر النفط العربي في أبريل ١٩٥٩ ، كما استعان بخبرة منتجي تكساس المستقلين لتدريب موظفي وزارته على تقنيات مراقبة إنتاج النفط ، وأسس جهازاً إدارياً لمراقبة أسعار النفط في السوق الدولية ورصد الأرباح الفعلية للشركات ، وأسس شركة النفط الوطنية الفنزويلية المملوكة للدولة في ١٩ أبريل سنة ١٩٦٠ ثم حضر اجتماع بغداد الذي أعلن فيه عن ميلاد أوبك في سبتمبر عام ١٩٦٠ ، وأعلن ألفونزو استقالته في ٢٨ أبريل ١٩٦٣ ، ولكنها لم تقبل حتى نوفمبر من نفس السنة ، إلا أنه حضر مؤتمر أوبك في الرياض في ديسمبر ١٩٦٣ لآخر مرة ، وانسحب الرجل من الحياة العامة وتفرغ للقراءة والكتابة والرحلات والاهتمام بزراعة الأزهار في حديقة منزله ، وكان يبذل النصح للحكومة الفنزويلية في الشؤون النفطية حين الضرورة ، وفي ٥ سبتمبر ١٩٧٩ توفي خوان بابلو بيريز ألفونزو في إحدى مستشفيات واشنطن متأثراً بالسرطان ، وأسدل الستار على حياة رجل عرف بأنه مؤسس أوبك .

س ٢٣ : من المسئول العربي الذي ساهم في تأسيس أوبك ؟

إنه عبد الله الطريقي الذي ولد في ١٩ مارس ١٩١٩ في القصيم في قلب نجد ، وكان يعمل مع والده التاجر متنقلاً مع قوافل الجمال بين مدن السعودية والكويت ، ثم لم يلبث عبد الله الذي كان قد تلقى قسطاً أولياً من التعليم أن عمل على السفن التجارية بين الهند وبلاد العرب ، وتفتحت مدارك الشاب الواعد على الدنيا من حوله فبدأ اهتمامه بالتعليم يتزايد ، وجاءته منحة دراسية فالتحق بجامعة القاهرة ليتخرج منها عام ١٩٤٥ حاملاً درجة البكالوريوس في علوم الجيولوجيا ، ثم منحة أخرى ألحقته بجامعة تكساس حيث تخصص في جيولوجيا النفط عام ١٩٤٧ وعمل بعدها لمدة عامين في حقول النفط الأمريكية في تكساس وكاليفورنيا قبل أن يعود إلى وطنه عام ١٩٤٩ ، وعين عبد الله حمود الطريقي أول مهندس سعودي في النفط مديراً لمكتب الإشراف على الشؤون النفطية في المنطقة الشرقية تابعا لوزارة المال ، ثم سماه الملك سعود عام

١٩٥٥ مديراً عاماً لشئون النفط والمناجم ، وكان عبد الله شاباً وطنياً متحمساً يحلم بتعريب النفط ، وقد حضر إلى القاهرة عام ١٩٥٤ ليشارك في اجتماعات خبراء النفط العرب تحت مظلة جامعة الدول العربية ، تلك الاجتماعات التي أدت في النهاية إلى مؤتمر البترول العربي الأول سنة ١٩٥٩ ، وفي عام ١٩٥٩ صدر مرسوم ملكي بتعيين عبد الله الطريقي عضواً في مجلس إدارة شركة أرامكو ، وحضر ممثلاً للسعودية مؤتمر بغداد في سبتمبر ١٩٦٠ الذي أعلن ميلاد أوبك ، ثم في يوم ١٦ ديسمبر ١٩٦٠ تولى عبد الله الطريقي وزارة البترول السعودية ، وأعلن في يونيو عام ١٩٦١ خلال مقابلة صحفية أن أهدافه هي زيادة عائدات الدولة واستعادة الحقول المغلقة ومناطق الامتياز التي لم تستغل وتقنين نفقات التنقيب والإنتاج واستثمار الغازات البترولية المهدرة ، وظل الطريقي فترة من عمره خارج وطنه عمل خلالها مستشاراً نفطياً للحكومتين الجزائرية والعراقية ، ثم افتتح مكتباً للاستشارات البترولية في بيروت في يناير ١٩٦٣ ، وعمل مستشاراً نفطياً للحكومة الكويتية في نفس الفترة ، وطاف الطريقي بالبلاد العربية خبيراً محاضراً في شئون البترول ودعا الدول المنتجة للسيطرة على ثرواتها التي حباها الله بها وشجعها على الوقوف بحزم في وجه الشركات الكبرى ، كما دعا إلى توسيع أوبك وقبول عضوية بلدان أخرى ، وفي سبتمبر ١٩٦٥ أنشأ الطريقي مع الدكتور نيقولا سر كيس مجلة البترول والغاز العربي ، وأعلن في ديسمبر ١٩٦٥ أن تأميم النفط العربي واجب قومي ، وفي أكتوبر ١٩٦٩ أصدر الطريقي مجلته المستقلة (نفط العرب) ورفع شعار نفط العرب للعرب ، وخرج الطريقي مطروداً من لبنان في نهاية عام ١٩٧١ بعد أن ضاقت به وبنداءاته بعض الحكومات العربية ، ووصل الطريقي إلى القاهرة في أبريل ١٩٧٢ حيث أعاد نشر مجلته ، ثم استقر به الأمر في الكويت لفترة قبل أن يعود إلى وطنه المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٥ ليعيش في قصره بالرياض معتزلاً الحياة العامة ، ومتفرغاً لهوايته في تربية الخيول العربية والصقور .

س ٢٤: كيف بدأ التفكير فى قيام منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك)؟

بدأت القصة فى أمريكا اللاتينية سنة ١٩٣٦ ، فقد نظمت نقابة عمال البترول الفنزويلية فى ١١ ديسمبر من نفس العام إضرابا دام لمدة ٤٣ يوما للضغط على شركات البترول وحملها على رفع الأجور ، وطلبت نقابة عمال البترول فى المكسيك بدورها زيادة الأجور فرفضت الشركات كذلك ، واستمر النزاع بين النقابة المكسيكية والشركات ووصل إلى مجلس القضاء الأعلى الذى أيد مطالب العمال ، ورفضت الشركات الحكم فأعلن الرئيس المكسيكى لازارو كارديناس تأميم صناعة النفط يوم ٢٨ مارس ١٩٣٨ ، ورغم أن الشركات قاطعت البترول المكسيكى للضغط على الحكومة المكسيكية إلا أن هذه الأخيرة نجحت فى الصمود ، وخدمتها الحرب العالمية فى ذلك فتمت تسوية الأمر مع الشركات بطريقة مرضية .

أما فنزويلا فقد أصدرت قوانين بضرائب على النفط المستخرج فى عامى ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ثم جاءت إلى الحكم حكومة ثورية فى أكتوبر ١٩٤٥ فأصدرت فى نهاية عام ١٩٤٥ قانونا بفرض ضريبة بقيمة ٢٠٪ على الأرباح الزائدة على مليونى بوليفار (٦٤٧ ألف دولار) ، وكان الذى وراء ذلك القانون وزير التنمية خوان بابلو بيريز ألفونزو ، وفى ١٢ نوفمبر ١٩٤٨ صدر قانون بفرض ضريبة مقدارها ٥٠٪ من أرباح الشركات النفطية ، وكما ذكر آنفا فقد أطاح انقلاب عسكري بالحكومة فى ٢٤ نوفمبر ١٩٤٨ ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت استيراد النفط من منطقة الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٧ ، وشكل البترول الرخيص^(١) القادم من الشرق الأوسط تهديدا خطيرا للبترول الفنزويلي ، فانخفضت موارد الدولة بشكل خطير مما دعا ألفونزو للتفكير بالتفاهم مع بلدان الشرق الأوسط ، وتم أول اتصال بهذا الشأن مع سفير إيران بواشنطن عام ١٩٤٧ ، وتشكلت لجنة لزيارة منطقة الشرق الأوسط ولكن

(١) كان سعر برميل البترول فى الشرق الأوسط يبلغ دولارا واحدا و ٧٥ سنتا وكان ما تحصل عليه الدول المنتجة لا يزيد على ١٧ سنتا للبرميل الواحد فى عام ١٩٤٦ .

الانقلاب المفاجئ أوقف كل شيء ، وفي سبتمبر ١٩٤٩ عاودت وزارة الخارجية الفنزويلية الاتصالات فأوفدت ثلاثة من كبار موظفيها هم آدموند نيونجو ولويس إرهيليو مونسانت وأيزيكيال مونسلاف كاسادو لزيارة كل من السعودية وإيران والعراق ومصر والكويت وسوريا ، وتلخصت مهمة هؤلاء في إقناع حكام الشرق الأوسط بفرض ضرائب على الأرباح التي تجنيها الشركات البترولية نتيجة لعملياتها على أراضي هذه الدول ، وأن هذه الضرائب المقترحة هي حقوق سيادية لا تتعارض مع الاتفاقيات الموقعة التي كانت الشركات تدفع بموجبها خمسة شلنات فقط عن كل طن من الخام المنتج ، وتضمن الاقتراح أن تحسب أرباح الشركات على أساس السعر المعلن لبرميل البترول وكمية الإنتاج ، ولم تعارض الشركات الغربية الضريبة الجديدة خاصة أن القوانين في دول الغرب تسمح لها بخصم هذه الضرائب الجديدة من الضرائب التي كانت تدفعها لحكومات الغرب .

وأثمرت الزيارة بالفعل عن اقتناع دول الشرق الأوسط بالمنطق الفنزويلي ، فأصدر الملك عبد العزيز آل سعود في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ قانوناً بأثر رجعي من بداية العام يقضى بفرض ضريبة قيمتها ٥٠٪ من أرباح الشركات البترولية العاملة في الدولة ، وفي ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ أصدر أمير الكويت مرسوماً بقانون مماثل ، ثم تبعهما العراق بتوقيع اتفاق في فبراير سنة ١٩٥٢ بين الحكومة وشركة نفط العراق له ذات المضمون ، ثم لم تلبث إيران أن أمت شركة البترول الإنجليزية الإيرانية في ٢٩ أبريل ١٩٥١ وتأسست شركة البترول الوطنية الإيرانية لإدارة مرافق البترول ، ولم يكن إنتاج البترول في سوريا ومصر مؤثراً ولكنهما كانتا تتحكمان في طريق النفط إلى الدول الغربية عن طريق أنابيب البترول المارة عبر سوريا أو ناقلات البترول التي تعبر قناة السويس ، وقامت الثورة في مصر يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأسفرت عن توجه قومي عربي متحمس ، وعاشت المنطقة فترة سنوات الخمسينيات التي شهدت تنامي المد القومي العربي ومحاولات التحرر الاقتصادي ، فأمر عبد الناصر قناة السويس في ٢٦ يوليو

١٩٥٦ ، وتعرضت مصر لعدوان عسكري مشترك من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ، وأغلقت قناة السويس ونسفت خطوط الأنابيب كرد على العدوان ، وبدأ العرب يستشعرون مصادر قوتهم ، وأقر المجلس الاقتصادي للجامعة العربية في مايو ١٩٥٧ فكرة إقامة مؤتمر البترول العربي .

وانعقد أول مؤتمر للبترول العربي في أبريل عام ١٩٥٩ بهدف إبراز دور النفط العربي الأساسي للجماهير وتنسيق جهود الحكومات العربية في مجال الصناعة النفطية وتعزيز التعاون بينها ، وحرصت الجامعة العربية على دعوة كل من إيران وفنزويلا لحضور المؤتمر ، وكانت شركتا شل والنفط البريطانية قد أعلنتا تخفيض أسعار البترول الفنزويلي والكويتي والقطري والإيراني في فبراير ١٩٥٩ .

وبدأت أعمال مؤتمر النفط العربي الأول في القاهرة يوم ١٦ أبريل سنة ١٩٥٩ ، بعد أن أصدر توصيات رفعت إلى المجلس الاقتصادي للجامعة العربية ، وكان أهمها الدعوة للتشاور المتبادل للوصول إلى سياسة نفطية مشتركة ، واشترط موافقة الدول المنتجة قبل أى تخفيض لأسعار النفط ، وعلى هامش المؤتمر نشط الوفد الفنزويلي لإجراء محادثات سرية غير رسمية مع مجموعة من الوفود الأخرى ، فاجتمع وزير المناجم والمحروقات الفنزويلي بيريز ألفونزو مع عبد الله الطريقي من السعودية وفارمان فارميان من إيران ونسيم من الجمهورية العربية المتحدة وأحمد السعيد عمر من الكويت ومحمد سلمان (عراقي الجنسية) من الجامعة العربية في أحد النوادي النيلية في منطقة المعادي جنوب القاهرة ، والتزم المجتمعون أن ينقلوا إلى حكوماتهم فكرة إنشاء لجنة استشارية لبحث المشاكل البترولية المشتركة والتوصل إلى نتائج متسقة ، كما اتفقوا على الاجتماع مرة واحدة في السنة على الأقل ، وقد وقع المجتمعون على اتفاق بهذا الخصوص عرف بميثاق المعادي ، وقد نوقشت في هذا الاجتماع فرص مساهمة الدول المنتجة في رؤوس أموال الشركات العاملة على أراضيها ورفع طاقة تكرير النفط في الدول المنتجة وإقامة شركات نفط وطنية .

وفي ٩ أغسطس سنة ١٩٦٠ أعلنت شركة إكسون من جانب واحد عن خفض أسعار بترول الشرق الأوسط بمقدار بين ٥ ، ١٤ سنتا ، وتبعتها في ذلك شركات شل وجلف وتكساكو والبتترول الفرنسية وموبيل وشيفرون وتراجعت الأسعار إلى ما كانت عليه قبل عشر سنوات ، وبادر الطريقي بإرسال برقية إلى ألفونزو يستوضح منه موقف فنزويلا ، وأعلن ألفونزو أن بلاده ستتدخل لمنع الشركات من تصدير النفط بالأسعار المحفضة ، وحث بلدان الشرق الأوسط على اتخاذ الإجراءات الضرورية طبقا لتوصيات مؤتمر النفط العربي ، وزار الطريقي بيروت يوم ٢١ أغسطس ١٩٦٠ وقابل أنطونيو أروخو سفير فنزويلا في دول الشرق الأوسط ، واقترح عقد اجتماع في بغداد يضم كلا من فنزويلا والسعودية والعراق وإيران والكويت ، ووجهت الحكومة العراقية دعوات رسمية للدول الأربع لعقد اجتماع في بغداد يوم ١٠ سبتمبر ١٩٦٠ لاتخاذ موقف موحد إزاء مشاكل الأسعار والإنتاج ، وتكتمت الأطراف أبناء هذا الاجتماع إلى أن أذاعته بغداد يوم ٥ سبتمبر ١٩٦٠ ، وعقد الاجتماع بالفعل في بغداد يوم ١٠ سبتمبر ١٩٦٠ وأسفر عن ميلاد منظمة الأقطار المصدرة للبتترول (أوبك) يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٠ .

س ٢٥ : من الأطراف التي حضرت اجتماع بغداد في ١٠ سبتمبر ١٩٦٠ ؟

حضرت اجتماع بغداد يوم ١٠ سبتمبر ١٩٦٠ خمسة وفود للدول المنتجة هي : العراق والسعودية وإيران وفنزويلا والكويت وحضر كل من الجامعة العربية ودولة قطر بصفة مراقب أما أعضاء الوفود فقد كانوا كالتالي :

* العراق يمثلته وزير النفط بالوكالة طلعت شيباني ، ويعاونه عبد الفتاح إبراهيم مدير عام مجلس شئون النفط وناظم زهاوي حاكم البنك المركزي ، وطه الشيخ من وزارة الدفاع .

* السعودية يمثلها الشيخ عبد الله الطريقي مدير عام مجلس شئون النفط والمناجم وعضو مجلس إدارة أرامكو ، ويعاونه مستشاره الأمريكي فرانك هندريكس وفاروق الحسيني .

* فنزويلا يمثلها وزير المناجم والمحروقات خوان بابلو بيزيز ألفونزو ، ويعاونه السفير أنطونيو أروخو وعيسى بدرو ماركيز.

* إيران يمثلها فؤاد روحاني المدير العام بالوكالة لشركة النفط الوطنية الإيرانية ، ويعاونه مانوشار فارمان فارمیان وفتح الله نفيسي وقطب سجادي .

* ويمثل الكويت وفد برئاسة أحمد العمر .

* ويمثل قطر الخبير القانوني حسن كامل وهو مصري أعير للحكومة القطرية .

* ويمثل جامعة الدول العربية المهندس العراقي محمد سلمان .

وقد وافق المجتمعون في اليوم الأول على إنشاء لجنة اتصال لتنسيق التعاون بين دول الشرق الأوسط وفنزويلا ، واقترح الوفد العراقي إقامة منظمة دائمة لها أمانتها العامة الدائمة ، بينما أرادت إيران إنشاء هيئة استشارية غير رسمية ، وفي يوم ١٤ سبتمبر وافق الوفد الإيراني على اقتراح قيام المنظمة بعد الرجوع إلى حكومته ، واقترح روحاني مشروعاً باللائحة الأساسية للمنظمة ، بل واقترح تسميتها بمنطقة الأقطار المصدرة للبترول ، وتم تكليف لجنة لدراسة مشروع اللائحة الأساسية وإقرارها قبل نهاية العام ، وصدرت عن المؤتمر ثلاثة قرارات بالتفاوض مع الشركات لتعديل الإنتاج بما يتفق والمصلحة المشتركة للدولة المصدرة ، والتضامن بين الدول الأعضاء في مواجهة أى عقوبات قد تفرضها الشركات على أى عضو نتيجة لتطبيق هذه القرارات ، وقبول عضوية أى دولة لها قدرة أساسية على تصدير النفط بشرط إجماع المؤسسين .

س٢٦ : ماذا كانت مصادر القوة ومعالم الضعف في منظمة أوبك لحظة ميلادها ؟

كانت الأقطار الخمسة المؤسسة لمنظمة أوبك في عام ١٩٦٠ تصدر ٨٢٪ من صادرات النفط العالمية موزعة كالتالي : فنزويلا ٣٠٪ ، الكويت ١٨٪ ، السعودية ١٤٪ ، وكل من العراق وإيران ١٠٪ ، ولكن هذه الدول لم تكن في الواقع تمتلك حرية القرار فيما يتعلق بكميات الإنتاج ، وكانت الأسعار تقرر

طبقا لقانون العرض والطلب فى السوق البترولية الدولية ، وكانت السوق فى تلك الفترة تعاني من فائض فى الإنتاج ، وبينما كانت كل من إيران والعراق ترغب فى زيادة إنتاجهما البترولى لحاجة البلدين إلى المال ، كانت الكويت ترغب فى خفض إنتاجها بسبب تراكم فوائضها المالية ، وكانت الشركات البترولية الكبرى صاحبة حقوق الامتياز فى هذه الدول ترغب فى استمرار الفائض وخفض الأسعار لمنع الشركات المستقلة الأصغر حجما من دخول السوق ، ولم يكن أمام الدول المصدرة سوى التفاوض مع الشركات صاحبة الامتياز أو تأميمها ، ولم يكن التأميم وقتها سهلا بالنظر إلى حاجة الدول المنتجة إلى الإمكانيات والكفاءات الفنية اللازمة لإدارة منشآت النفط .

س٢٧ : كيف قابلت شركات البترول الغربية ميلاد أوبك ؟

قللت الشركات الغربية فى البداية من أهمية أوبك وإن كانت قد شعرت بالقلق منها ، وتعمدت هذه الشركات تجاهل المنظمة الوليدة ومتابعة المفاوضات مع كل دولة على انفراد ، وفى الوقت نفسه جمدت الأسعار المعلنة للنفط والتي كان يتم بناءً عليها حساب عائدات الدول المنتجة حتى تتجنب الصدام مع أوبك ، وإن استمرت فى بيع البترول بأسعار أقل من السعر المعلن لإحباط أنشطة الشركات المستقلة والمنافسين الجدد ، وحاولت الشركات باستمرار استغلال التناقضات بين الدول الأعضاء والتآمر على الشخصيات الوطنية المتحمسة بين مسؤولى النفط فى هذه الدول .

س٢٨ : ما أول نجاح حقيقى حققته أوبك لصالح الدول المنتجة ؟

بدأت أولى معارك أوبك ضد الشركات فى مؤتمر أوبك الثانى الذى انعقد فى كاركاس عاصمة فنزويلا من ١٦ إلى ٢١ يناير سنة ١٩٦١ ، وتعلقت بفرض رسم قيمته ١٢,٥٪ من الإنتاج بحيث لا يحتسب ضمن حصة الدول المنتجة البالغة ٥٠٪ وذلك باعتبار الـ ٥٠٪ ضريبة على الدخل بينما الـ ١٢,٥٪ رسم مقابل استئجار الأراضي واستغلال الثروات التعدينية المدفونة ، واستمرت مفاوضات أوبك مع الشركات حتى مؤتمر أوبك السابع المنعقد فى جاكارتا عاصمة إندونيسيا يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٤ ، وشهدت هذه الفترة مؤتمر أوبك

الثانى فى كاراكاس حيث تم قبول انتساب قطر للأوبك وإقرار اللائحة الرئيسة للمنظمة واتخاذ مقر دائم لها فى جنيف وانتخاب فؤاد روحانى أول أمين عام للمنظمة ، وأزمة محاولة العراق الأولى لضم الكويت فى ٢٥ يونيو ١٩٦١ ، كما شهدت مؤتمر أوبك الرابع فى جنيف بجلسته فى ٥ أبريل ثم فى ٤ يونيو سنة ١٩٦٢ الذى أعلن انضمام ليبيا للمنظمة ، ومؤتمر أوبك الخامس فى الرياض فى ٢٤ ديسمبر ١٩٦٣ وانضمام أندونيسيا ، والمؤتمر السادس فى جنيف يوم ٦ يوليو ١٩٦٤ الذى لاحظ تقارب عروض الشركات مع مطالب الدول المنتجة ، وأخيراً المؤتمر السابع فى جاكرتا يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٤ الذى أعلن فيه قبول الشركات بقيمة الرسم الجديد مقابل شرط التمتع بوضع الشركات الأولى بالرعاية فى هذه الدول ، ولم تستفد من الاتفاق الجديد سوى دول الشرق الأوسط فقط دون فنزويلا وإندونيسيا اللتين سبق لهما حسم هذا الأمر حتى قبل قيام أوبك.

س ٢٩ : ما أولى محاولات أوبك لتنظيم إنتاج البترول الخام ؟

انتهجت أوبك سياسة معتدلة تلك السياسة التى كانت ترى فى البترول مصدراً للطاقة قابلاً للنفاذ وينبغى عدم الإسراف فى استهلاكه لمصلحة البشرية جميعاً ، كما كانت تلك السياسة دائمة السعى للحصول على عائد منصف للبترول الذى كان يشكل مصدر الدخل الأساسى للدول المنتجة ، وفى مؤتمر أوبك التاسع فى يوليو سنة ١٩٦٥ عرض وزير المناجم والمحروقات الفنزويلى مانويل بيريز جيريرو مشروعه لبرمجة الزيادة فى الإنتاج ، وكان المشروع يأخذ فى الاعتبار حجم الزيادة فى الطلب على البترول وحجم المخزون البترولى لكل بلد وطاقته الإنتاجية وعدد سكانه ومشاريع التنمية فيه ومدى حاجته للمال ، وتم إقرار المشروع للعمل به لفترة تجريبية مدتها سنة من أول يوليو سنة ١٩٦٥ إلى نهاية يونيو سنة ١٩٦٦ ، ونص المشروع على زيادة إنتاج أوبك بمقدار ١,٢٧ مليون برميل يومياً موزعة بين الأعضاء بنسب مئوية محسوبة من إنتاجها الفعلى وقتها ، وكان هذا يعنى زيادة إنتاج قطر بنسبة ٣٣٪ ، وليبيا بنسبة ٢٠٪ ، وإيران بنسبة ١٧٪ ، والسعودية بنسبة ١٢٪ ، والعراق بنسبة ١٠٪ ، وإندونيسيا بنسبة ١٠٪ ، والكويت بنسبة ٦,٥٪ ، وفنزويلا بنسبة ٣,٣٪ .

وقد كانت هذه أولى محاولات أوبك لتنظيم السوق البترولية ، ولكن الشركات البترولية الغربية التي كانت تتحكم وحدها فى كميات الإنتاج أفشلت هذا المشروع ، وحصلت إيران بصعوبة على زيادة قدرها ١٦,٥ ٪ من إنتاجها ، بينما تنصلت السعودية وليبيا من الاتفاق تحت ضغط الشركات بدعوى عدم كفاية حصصها ، وخفضت الشركات إنتاج الكويت ولم يزد إنتاج العراق إلا بنسبة ٤,٣ ٪ ، واستمرت الشركات الغربية فى سيطرتها المطلقة على كميات الإنتاج وأسعار الخام إلى عام ١٩٦٩ الذى شهد انضمام الجزائر إلى الأوبك فى يوليو سنة ١٩٦٩ وثورة الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٦٩ فى ليبيا .

س ٣٠ : ما الأثر الذى تركته حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ على السوق البترولية ؟ (الصدمة البترولية الأولى)

كانت منظمة أوبك قد دعت الشركات النفطية لمراجعة اتفاقيتى طهران وطرابلس واللتين كانتا تحكمان تطور أسعار البترول حتى يناير ١٩٧٥ ، وذلك أثناء انعقاد مؤتمر أوبك الخامس والثلاثين بفيينا يومى ١٥ ، ١٦ سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، واتصلت دول الخليج الست المنتسبة لأوبك بالشركات وحددت لها موعداً لبدء التفاوض يوم ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، واندلعت الحرب فجأة يوم السادس من أكتوبر ، وطلبت السعودية منذ البداية مضاعفة أسعار النفط الخليجي ، بينما عرض ممثلو الشركات زيادة مقدارها ١٥ ٪ ، وفشلت المفاوضات وعادت وفود دول الخليج للاجتماع فى الكويت دون ممثلى الشركات يوم ١٦ أكتوبر واتخذوا قراراً من جانبهم بزيادة الأسعار من ٣,٠١١ دولار للبرميل إلى ٥,١١٩ دولار للبرميل أى بنسبة ٧٠ ٪ دون الرجوع للشركات .

وكان النجاح الذى يحققه الجيش المصرى فى سيناء حافزاً لمزيد من الدعم العربى ، فطلبت الكويت رسمياً يوم ٩ أكتوبر ١٩٧٣ عقد اجتماع لمنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوابك) ، وهى منظمة للدول العربية فقط غير منظمة أوبك ، وذلك لدراسة الإجراءات الكفيلة والواجب اتخاذها لمؤازرة مصر وسوريا فى المعركة ، واستجاب وزير النفط الجزائرى ورئيس أوابك وقتها بلعيد

عبد السلام ودعا لعقد اجتماع استثنائي في الكويت يوم ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ ، وفي يوم الاجتماع كان الدعم الأمريكي لإسرائيل قد بلغ مداه وكانت الأوضاع على جبهات القتال العربية تدعو للقلق ، وكان الوفد المصري قد جاء ومعه دراسة لكيفية استخدام سلاح البترول في المعركة ، بينما طلب الوزير العراقي تأميم جميع الشركات الأمريكية وسحب الأرصدة العربية وقطع العلاقات مع أمريكا ، وحين تحفظ المجتمعون على المشروع العراقي المتطرف انسحب العراقيون مهدين بالفشل الاجتماع الذي يشترط الإجماع في اتخاذ القرارات ، وتبنى المجتمعون الباقون المشروع المصري بعد تعديلات طفيفة وتغيرت تسمية الاجتماع من مؤتمر أوابك إلى مؤتمر وزراء النفط العرب لتجاوز شرط الإجماع.

وتقرر في هذا الاجتماع خفض إنتاج البترول بنسبة ٥٪ على الأقل فورا وتكرار هذا الخفض شهريا لحين انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني ، وأعلنت السعودية والجزائر خفض إنتاجهما بنسبة ١٠٪ ، بينما أعلنت الإمارات العربية المتحدة إيقاف صادراتها البترولية إلى أمريكا ، وأم العراق المصالح البترولية الهولندية على أرضه ، وتوقف القتال في ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣ ، وفي يومي ٤ ، ٥ نوفمبر ١٩٧٣ اجتمع وزراء النفط العرب مجددا في الكويت وقرروا خفض الإنتاج بنسبة ٢٥٪ مع خفض متكرر شهريا بنسبة ٥٪ ، مع ضمان تزويد الدول المناصرة للحق العربي بحاجاتها من البترول ، وشمل قرار حظر تصدير النفط الولايات المتحدة وهولندا وجزر الكاريبي وجنوب إفريقيا وروديسيا والبرتغال ، وأم العراق يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٧٣ مصالح شركة بارتكس البرتغالية .

وتوصلت مصر وإسرائيل بوساطة أمريكية إلى اتفاق لفصل القوات وانسحاب قوات إسرائيل من غرب القناة وخفض حجم القوات المصرية شرقها ، وكان من نتائج هذا الاتفاق تعليق الحظر البترولي المفروض على أمريكا اعتبارا من فبراير ١٩٧٤ ، ثم أسقطت العقوبات النفطية في ١٠ يوليو ١٩٧٤ ، عقب التوصل إلى اتفاق فصل القوات على الجبهة السورية في ٢٨ مايو ١٩٧٤ .

وإذا كان قرار حظر التصدير للدول المعادية للحقوق العربية لم يكن له فاعلية حقيقية ضد أمريكا وهولندا لعدم سيطرة العرب على وسائل نقل البترول وتداوله في السوق العالمية ، إلا أن ذلك أثمر زيادة غير مسبوقة في أسعار النفط نتيجة لانخفاض الكميات المعروضة في الأسواق ، وقد عرفت هذه التطورات بالصدمة البترولية الأولى **FIRST OIL SHOCK** ، وتزايدت الأسعار في السوق الحرة باستمرار بشكل سريع حتى بلغت ٢٢,٦ دولار للبرميل في ديسمبر ١٩٧٣ ، بينما حددت أوبك في اجتماعها بطهران يوم ٢٢، ٢٣ ديسمبر ١٩٧٣ السعر المعلن لبرميل البترول بـ ١١,٦٥١ دولار .

س ٣١ : ما الظروف التي أدت إلى الارتفاع القياسي لأسعار النفط أثناء الصدمة البترولية الثانية ؟ [الصدمة البترولية الثانية]

أدت الاضطرابات السياسية في إيران قرب نهاية عام ١٩٧٨ إلى تطورات مثيرة في سوق البترول العالمية ، وقد بدأت هذه الاضطرابات بإضراب عمال النفط الإيرانيين في مصفاة عبادان عن العمل يوم ١٣ أكتوبر ١٩٧٨ مطالبين بزيادة أجورهم والإفراج عن زملائهم المعتقلين ، واتسع الإضراب ليشمل جميع عمال النفط الإيرانيين البالغ عددهم سبعون ألف عامل ، وتوقف إنتاج البترول الإيراني بالكامل يوم ١٨ أكتوبر ١٩٧٨ ، ونجحت حكومة الشاه السابق في فض الإضراب وإعادة تشغيل منشآت الإنتاج يوم ٦ نوفمبر ١٩٧٨ ، ولكن العمال عادوا للإضراب مرة أخرى يوم ٤ ديسمبر ١٩٧٨ ، وتوقف الإنتاج الإيراني تماماً يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٧٨ مع تصاعد أحداث الثورة الإيرانية ، وكان هذا يعني اختفاء خمسة ملايين برميل يوميًا هي جملة الإنتاج الإيراني من السوق فجأة ، وقد أثار هذا النقص الهائل في إمدادات البترول العالمية فزع المستهلكين وأصحاب مصافي النفط ، خاصة أن هذا النقص واكب موسم الشتاء الذي يزداد فيه الاستهلاك عادة في دول الشمال ، وبدأت الأسعار في الارتفاع بسرعة فوصل سعر برميل الزيت الخفيف إلى ٢٠ دولاراً في يناير ١٩٧٩ ، ثم إلى ٢٤ دولاراً في مارس ١٩٧٨ ، وواصلت الأسعار انفلاتها على الرغم من انقضاء فصل الشتاء بسبب التوتر السياسي الذي صاحب طرد

الشاه وإعلان الجمهورية فى إيران ، فبلغ سعر البرميل ٤٠ دولاراً بنهاية شهر مايو ١٩٧٩ ، ثم وصل إلى ٤٥ دولاراً بحلول شهر أكتوبر ١٩٧٩ ، وهكذا تضاعفت أسعار النفط أربع مرات خلال أقل من عام ، وعرفت هذه الأحداث

بالصدمة بالتروية الثانية **Second Oil Shock** حيث كانت الصدمة الأولى مرتبطة بحرب أكتوبر ١٩٧٣ عندما قامت الدول العربية المنتجة للنفط بإجراءات حظر التصدير للدول التى تساند إسرائيل وخفض الإنتاج تدريجياً للضغط على الدول الغربية وحملها على وقف دعمها لإسرائيل .

س ٣٢ : متى عقد اجتماع القمة الوحيد لرؤساء وملوك الدولة المصدرة للبتروى ؟

عقد الاجتماع الوحيد لرؤساء وملوك دول أوبك فى الجزائر يوم ٤ مارس سنة ١٩٧٥ واستمر إلى ٦ مارس سنة ١٩٧٥ ، وذلك لدراسة ورقة عمل قدمتها الجزائر ، وكان الاقتراح الجزائرى يتعلق بتنسيق المواقف فيما يتعلق بالتعاون الدولى ، وعلاقة المواد الأولية بخطط التنمية ، ونظام النقد العالمى ، وبرمجة الإنتاج ، وميثاق للدفاع المشترك ، وإنشاء صندوق للتنمية والتعاون الدولى ، ولم تصل هذه القمة إلى قرارات حاسمة فى أى من الموضوعات التى ناقشتها ، واكتفت بإصدار بيان رئاسى يؤكد التضامن بين هذه الدول فى حال تعرض بعضها للعدوان ، وشجب تكتل الدول المستهلكة فى مواجهتها ، والموافقة على ندوة الحوار بين الشمال والجنوب فى باريس ، وتعهد المجتمعون بالحفاظ على التوازن بين إنتاج النفط وحاجات السوق العالمية ، وأعربوا عن استعدادهم للتفاوض حول تثبيت أسعار النفط .

س ٣٣ : ما ملابسات حادث احتجاز وفود أوبك كرهائن سنة ١٩٧٥ ؟

لم تستطع دول منظمة أوبك إقناع الدول النامية ببراءتها من العجز المالى الذى تعرضت له الدول الفقيرة ، وانهت هذه الأخيرة دول أوبك بالتسبب فى هذا العجز نتيجة رفعها لأسعار النفط ، والواقع أن ارتفاع أسعار النفط لم يكن وحده المسئول عن مشاكل الدول النامية ، فقد دأبت الدول الصناعية على رفع أسعار منتجاتها باستمرار فى الوقت الذى كانت تحصل فيه على المواد الأولية

بأسعار رخيصة ، ولم تكن مبادرة أوبك لرفع أسعار النفط إلا محاولة للحصول على سعر عادل للنفط ، وحدث يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، وأثناء اليوم الثانى لمؤتمر أوبك العادى رقم ٤٦ أن اقتحمت مجموعة مسلحة من ستة أفراد القاعة التى تضم الاجتماع وقتلت عدداً من الحراس واحتجزت أحد عشر وزيراً من وزراء أوبك ضمن ستين من أعضاء الوفود ، وكان الوزراء المحتجزون هم: الكويتى عبد المطلب القاسمى ، والسعودى أحمد زكى يمانى ، والجزائرى بلعيد عبد السلام ، والعراقى طايح عبد الكريم ، واللىبى عز الدين مبروك ، والإيرانى جمشيد أموزيجار ، والأندونيسى بن سوتو ، والجابونى إدوارد ألكسيس ، والنيجيرى موفيا تونجو أكويو ، والفنزويلى فالتان هيرنانديز أكوستا ، بينما تغيب وزيراً النفط الإماراتى والقطرى بعد حضور جلسة اليوم الأول ، وطلب المهاجمون إذاعة بيان يندد بالتحالف بين الاستعمار الأمريكى وبعض دول أوبك ويطالب باستعادة شعوب العالم الثالث لثرواتها وتوظيف النفط لخدمة قضايا الشعوب ومنها الشعب العربى ، وأعلنوا أن عمليتهم هذه مقصود منها الاحتجاج على التفاوض مع إسرائيل ، وقد انتهت العملية بوضع طائرة نمساوية تحت تصرف المسلحين أفلتهم مع بعض الرهائن إلى الجزائر ومنها إلى طرابلس ثم الجزائر مرة أخرى حيث أفرج عن الرهائن يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٧٥ ، وأفادت التحقيقات التى أجريت فيما بعد أن المجموعة المسلحة كانت تضم الإرهابى الفنزويلى العالمى إلتش إميز شانتشيز الشهير باسم كارلوس مارتينيز وهو الذى قاد المجموعة ، والألمانى هانز يواقيم كالين ، والألمانية جابرييلا كروشر تيدمان ، وثلاثة من الفلسطينيين أعضاء فى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لم يتم الكشف عن أسمائهم الحقيقية.

س ٣٤ : ما الدول الأعضاء فى منظمة الأقطار المصدرة للبترول ؟

يبلغ عدد أعضاء منظمة أوبك حالياً ثلاثة عشر عضواً منهم خمسة أعضاء مؤسسون هم ، فنزويلا ، والسعودية ، وإيران ، والكويت ، والعراق ، والتحق بهم فيما بعد قطر ، وليبيا ، والإمارات العربية المتحدة ، وإندونيسيا ، والجزائر ، ونيجيريا ، والجابون ، والإكوادور.

س ٣٥ : ما وزن أوبك حاليا فى السوق العالمية للبترول ؟

إنتاج تقديريا سنة ٩٧ ألف برميل يوميا	مخزون الغاز بليون قدم مكعبة	مخزون البترول ألف برميل	
٦٥١٠٧,١	٥٠٨٦٤٦٩	١٠١٩٥٤٥٦٦٤	إجمالى العالم
٢٧٢٠٠	٢١٧٥١٩٨	٧٩٧١٣٤٥٨٩	إجمالى أوبك
(٤١,٨٪)	(٤٢,٧٪)	(٧٨,١٪)	نسبة أوبك / العالم

يظهر الجدول السابق حجم ونسبة الإنتاج والمخزون النفطى والغازى لدول المنظمة إلى الإنتاج والمخزون العالمى من البترول والغاز ، وتبين النسب المئوية حجم التأثير الذى تملكه هذه الدول على سوق البترول فى الحاضر والمستقبل ، ولكن القوة الحقيقية للمنظمة تكمن فى نبذ خلافات دولها وفى التعاون الصادق والأمين لإنفاذ القرارات التى يتم التوصل إليها فى اجتماعات أوبك ، وفى الوقت الحالى فإن قوانين السوق هى التى تحكم أسعار النفط ، ولكن دول أوبك لا زالت تسيطر على ٤٢٪ من الإنتاج العالمى و٧٨٪ من المخزون البترولى العالمى ، وإن كانت المنظمة قد فقدت ترابطها منذ ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ بداية الحرب العراقية الإيرانية التى دامت لتسع سنوات ، فى الوقت الذى زاد فيه التنسيق بين الدول الصناعية المستهلكة للنفط ، واستمرت منظمة أوبك فى اجتماعاتها الدورية لتقرر خفض إنتاجها تباعا دفاعا عن الأسعار ، فقرر معظم الأعضاء خفض إنتاجهم بنسبة ١٠٪ فى ٢٧ مايو سنة ١٩٨١ ، واستمرت شركات النفط الغربية فى الضغط على دول أوبك فلجأت فى سبتمبر سنة ١٩٨١ إلى الاعتماد على الكميات التى سبق اختزانها ، وكفت عن شراء كميات جديدة ، وفقدت جميع الدول المصدرة صلابتها عندئذ وبدأ انهيار الأسعار ، وفى يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٨١ قبل الجميع اعتماد سعر رسمى يبلغ ٣٤ دولار للبرميل وتحميده إلى نهاية عام ١٩٨٢ ، ولكن الأسعار فى السوق الحرة سقطت إلى ٣٥ دولارا للبرميل فى يناير عام ١٩٨٢ ، وتبارت دول أوبك فى محاولات مستميتة لتسويق بترولها بأى ثمن فوصل سعر البرميل إلى

٣٠ دولاراً في فبراير ١٩٨٢ ثم إلى ٢٨ دولار في مارس ١٩٨٢ ، وساهمت الحرب الدائرة في الخليج في تعقيد الأمر إذ أن حاجة المتقاتلين إلى المال كانت تدفعهم إلى بيع المزيد من البترول ، وتدخلت السعودية داعية إلى خفض الإنتاج ، وقررت أوبك في مارس سنة ١٩٨٢ سقفا لإنتاجها لا يزيد على ١٧,٥ مليون برميل يوميا والإبقاء على الأسعار الرسمية المعلنة في انتظار تحسن السوق ، وهكذا فإن أوبك كانت في حقيقة الأمر تفقد بالتدريج حصتها في السوق ، فبعد أن كانت تنتج ٣٤ مليون برميل يوميا سنة ١٩٧٧ ، تراجع الإنتاج إلى ٣١ مليون برميل يوميا سنة ١٩٧٩ ثم إلى ٢٣ مليون برميل يوميا في أكتوبر ١٩٨٠ ثم ها هي أوبك تقرر إنتاجا لا يزيد على ١٧,٥ مليون برميل يوميا في مارس ١٩٨٢ ، ولكن محاولة أوبك نجحت في تحسين الأسعار في السوق الحرة واعادتها إلى مستوى يقترب من السعر الرسمي ، غير أن إيران رفضت السقف المحدد لها والبالغ ١,٢ مليون برميل يوميا وهددت برفع إنتاجها إلى ٣ مليون برميل يوميا ، والأسوأ أنها لم تعد تبالى بالأسعار وشرعت في مقايضة النفط بالسلاح والأغذية والدواء من دول الكتلة الشرقية والصين وكوريا الشمالية . وأثناء مؤتمر أوبك في ٩ يوليو ١٩٨٢ بمدينة فيينا بدأت الخلافات بين أعضاء أوبك حول حصص الإنتاج المخصصة لكل دولة ، حيث طالب كل عضو بزيادة حصته على حساب أحد الأعضاء الآخرين . وبدأت الأسعار في التراجع إلى أن وصلت إلى ١٤,٥ دولاراً للبرميل في عام ١٩٨٦ بسبب سياسة إغراق السوق التي اتبعتها بعض الدول ، ورغم ذلك فقد استمرت أوبك في محاولة تحديد سقف لإنتاج كل دولة من أعضائها ، ولم تقنع أى من الدول الأعضاء بحصتها المقررة من الإنتاج بدعوى الحفاظ على زبائنها ، وظهرت بالتالي سياسة مختلفة قوامها المحافظة على حصص المنتجين في السوق ، خاصة بعد دخول منتجين كبار آخرين إلى سوق البترول من خارج أوبك مثل : المكسيك ، وبريطانيا ، والنرويج ، وروسيا ، وانتعشت الأسعار لفترة محدودة لدى انتهاء الحرب العراقية الإيرانية نهاية عام ١٩٨٩ فبلغت ١٦ دولاراً للبرميل ، وحاول نظام الحكم العراقي إرغام الدول العربية في الخليج على خفض إنتاجها لرفع

الأسعار فهدد علنا كلا من الكويت والإمارات ، ثم لم يلبث أن تمادى فى خطأ تاريخى فقام بغزو الكويت يوم ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠ وأعلن ضمها إلى العراق ، وقام تحالف عسكري دولى من دول الغرب وبعض الدول العربية بضرب العراق وطرده قواته من الكويت ، وفرضت عليه القرارات الدولية حصارا خانقا مازال قائما حتى كتابة هذه السطور لتجريده من قوته العسكرية الغشوم ، وأفلتت سوق البترول تماما من قبضة أوبك ، وحاولت دول الخليج العربية التى استنزفت الحرب مواردها المالية استعادة مليارات الدولارات التى التهمتتها نفقات الحرب ، ولم يكن أمامها سوى بيع أكبر كمية من بترولها كلما أمكنها ذلك ، وقد نتج عن ذلك زيادة فى حصة أوبك من السوق بما يجعل لها وزنا محسوسا ، وإن كانت المعطيات السياسية والواقع الاقتصادى قد أصابا بالعجز التام قدرة دول أوبك على توحيد جهودها من جديد ، وطبقا لمجلة **OIL & GAS JOURNAL** عدد ١٣ أبريل ١٩٩٨ فإن برميل بترول أوبك بيع بمبلغ ١١,٩٨ دولار فى ٢٧ مارس سنة ١٩٩٨ ، مما دعا أوبك فى اجتماعها يوم ٣٠ مارس ١٩٩٨ لخفض إنتاجها الذى يتجاوز ٢٨ مليون برميل يوميا بمقدار ١,٢٤٥ مليون برميل يوميا ، كما خفض المنتجون من خارج أوبك إنتاجهم بمقدار ٢٩١ ألف برميل يوميا ، وكانت السعودية والمكسيك وفنزويلا قد سبق أن اتفقت فى نفس الشهر على خفض الإنتاج ، وفى مؤتمرها نصف السنوى بفيينا فى شهر يونيو ١٩٩٨ اتخذ وزراء أوبك قراراً بخفض سقف إنتاج دول المنظمة من ٢٧,٥ مليون برميل يوميا إلى ٢٥ مليون برميل يوميا ، واستمر سعر برميل البترول فى الهبوط ليبلغ ١٠,٧٢ دولار فى يوليو ١٩٩٨ ، رغم القرارات المتتالية بخفض الإنتاج ، ولذا فمن المتوقع أن تلجأ أوبك إلى تخفيض الإنتاج مرة أخرى لتحسين الأسعار ، خاصة وأن الأزمة الاقتصادية فى دول شرق آسيا قد قلصت إلى حد كبير وارداتها من البترول بما يؤدى إلى استمرار وجود فائض بترولى فى الأسواق.

س ٣٦ : ما المقصود بتعبير (سلة أوبك) ؟

سلة أوبك هي مجموعة من سبع خامات بترولية يقاس على متوسط أسعارها سعر بترول أوبك ، هذه الخامات هي : مزيج صحارى الجزائرى ، وميناس الأندونيسى ، وبونى الخفيف النيجيرى ، والعربى الخفيف السعودى ، وخام ديبى ، وخام تياخوانا الفنزويلى ، وإيستموس المكسيكى .

س ٣٧ : ماذا تعنى الأوابك ؟ ومتى تم تأسيسها ؟

تعنى الأوابك منظمة البلدان العربية المصدرة للبترول ، ولقد كان النجاح الذى حققته منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» ، حافزا لمجموعة الدول العربية المصدرة للبترول لإنشاء منظمة خاصة بهم لتحقيق طموحاتهم ومصالحهم المستقبلية المشتركة.

فكان تأسيس «أوابك» فى مطلع عام ١٩٦٨ لتحقيق التعاون فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى فى مجال الصناعة البترولية .

وقد انضم إلى عضوية المنظمة كل من : الإمارات العربية المتحدة ، والبحرين ، والجزائر ، والسعودية ، وسورية ، والعراق ، وقطر ، الكويت ، وليبيا ، ومصر .

س ٣٨ : هل يمكن أن تكون الدولة الواحدة عضواً فى «أوبك» و«أوابك» فى الوقت نفسه ؟

نعم يمكن ذلك ، على ألا تؤثر العضوية فى المنظمة الثانية «أوابك» على حقوق والتزامات تلك الدولة تجاه المنظمة الأولى «أوبك» .

بل إن اتفاقية المنظمة العربية «أوابك» ألزمت أعضائها بقرارات المنظمة الأولى «أوبك» ، وأكدت عليهم العمل بموجبها حتى وإن لم يكونوا أعضاء فيها .. وذلك لتأكيد وتدعيم التكامل بين المنطمتين بما يعود بالنفع على الأعضاء جميعاً.

س ٣٩ : ما أهداف إنشاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول
«أوابك» ؟

حددت اتفاقية إنشاء المنظمة أهدافها كما يلي :

- * اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لأعضائها .
- * تبادل المعلومات والخبرات فى مجال البترول بين الدول الأعضاء .
- * الإفادة من موارد الدول الأعضاء وإمكاناتهم فى إنشاء مشروعات مشتركة فى مختلف أوجه النشاط المتعلق بصناعة البترول .
- * تعاون الدول الأعضاء فى حل ما قد يعترضهم من مشكلات تتعلق بصناعة البترول .

وقد التزمت الدول الأعضاء فى المنظمة بضرورة التشاور فيما بينهم ، وذلك لتنسيق مواقعهم وما يتخذونه من إجراءات فى مجال البترول ..

وقد استطاعت هذه المنظمة أن تثبت وجودها وتقوم ببعض الإنجازات المهمة .
ففى عام ١٩٧٣ أسست الشركة العربية البحرية لنقل البترول ، ومقرها الكويت ،
وفى عام ١٩٧٤ أسست الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن ، ومقرها البحرين .

وفى عام ١٩٧٥ أسست الشركة العربية للاستثمارات البترولية ومقرها السعودية .

وفى عام ١٩٧٧ أسست الشركة العربية للخدمات البترولية ، ومقرها ليبيا ،
وهى كشركة قابضة تقوم بإنشاء الشركات الفرعية التى تعمل فى مجال
الخدمات البترولية .. مثل الشركة العربية للحفر وصيانة الآبار التى بدأت العمل
عام ١٩٧٨ ..

كما أنشأت المنظمة معهد النفط العربى للتدريب ومقره بغداد .. وغير ذلك
من المشاريع البترولية المشتركة .